

## بيان للرأي العام

بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي استأنفت اللجنة الإدارية يوم الأحد 12 نونبر 2017 دورتها المفتوحة. وقد استهل الاجتماع بالعرض الذي تقدم به الكاتب العام حول المرحلة الفاصلة بين انعقاد اجتماعي اللجنة الإدارية والتي تميزت بمواجهة النقابة للمخطط التجزيئي لمقاربة أزمة التعليم العالي، تلك المواجهة التي أثمرت بلاغاً مشتركاً بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية، حدّ من موجة الاحتقان التي أفرزتها المقاربة السابقة، وأعطى دفعة أساسية للحوار بين الطرفين والذي استأنف باجتماع يوم عاشر نونبر 2017 بين المكتب الوطني والوزارة، من أجل إطلاق ورش الإصلاح الحقيقي للتعليم العالي عبر المعالجة الشمولية لاختلالاته، حيث يتعين أن تبتدى تلك المعالجة بالطي النهائي للنقط العالقة بالملف المطلي. كما كان اجتماع اللجنة الإدارية فرصة لتتبع القضايا السياسية والاجتماعية في البلاد.

وبعد نقاش جدي ومسؤول فإن اللجنة الإدارية تعلن للرأي العام الوطني ما يلي:

1. تعليقها للإضراب الذي قرره يوم 20 نونبر 2017 التزاماً من النقابة الوطنية للتعليم العالي بمضامين البلاغ المشترك وحرصاً منها على إعطاء الوقت الكافي للشعب والهيئات المنتخبة من أجل القيام بعملية التتبع والمراقبة والتقييم البيداغوجي، كإحدى لبنات الإصلاح الشمولي للمنظومة؛
2. تثمينها لنجاح الوقفة التضامنية ليوم الخميس 9 نونبر 2017، التي دعا إليها المكتب الوطني لاستنكار ما يتعرض له رجال ونساء التعليم من تعنيف مادي ومعنوي واستنكاراً لظاهرة العنف الذي يتنامى داخل المؤسسات التعليمية بسبب التساهل والتغاضي الذي يقترفه بعض المسؤولين؛
3. شجبها للتدخل السافر والمفضوح للإدارة في انتخابات الهياكل الجامعية في بعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وتؤكد تتبعها عن كثب ورصدها للخروقات غير المسبوقة لهذا التدخل المخالفة تماماً للقوانين المنظمة لانتخاب هذه الهياكل بهدف إنتاج مجالس ولجان على المقاس وتحويلها إلى غرف للتسجيل ليس إلا من منطلق فكر المحميات الذي بدأ يستشري في الوسط الجامعي؛
4. رفضها القاطع:
  - لدخول التوظيف بالتعاقد بالشكل الذي يتم به في باقي القطاعات العمومية؛
  - وإثقال كاهل طلبة سلك الدكتوراه بساعات العمل في التدريس على حساب عملية البحث في تعارض تام مع ما هو متعارف عليه دولياً في هذه الحالة.
5. تأكيدها على ضرورة خلق المناصب المالية اللازمة للرفع من نسبة التأطير البيداغوجي والعلمي والعمل بنظام "ما بعد الدكتوراه" لفائدة حاملي الدكتوراه الذين يرغبون في متابعة بحوثهم؛
6. إعلانها التشبث بالتصفية النهائية للنقط العالقة في الملف المطلي والتي سبق في شأنها اتفاق بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية وهي رفع حالة الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية وإحداث الدرجة دال في إطار أستاذ مؤهل وأستاذ التعليم العالي والدرجة الاستثنائية في إطار أستاذ التعليم العالي، واحتساب فترة الخدمة المدنية وإنصاف الأساتذة الذين وُظفوا في إطار أستاذ محاضر، مع التأكيد على ضرورة مباشرة الملف الخاص بالنظام الأساسي للأساتذة الباحثين؛

7. تأكيدها بقوة على أن المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين هي المؤسسة الوحيدة دون غيرها القادرة على القيام بتأهيل المقبلين على مهن التعليم وتتنوع تكوينهم بالإشهاد، وأن مسألة إسناد بعض من هذه المهام المحددة بمرسوم الأحداث لغير العاملين بالمراكز هو خرق قانوني وضرب لمصداقية مؤسسة وطنية تؤهل المقبلين على مهن التعليم وترهن مستقبل كل أبناء الوطن، كما تؤكد أن العلاقة بين المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والأكاديميات علاقة تنسيق وتكامل، وليست علاقة تبعية، فيما يتعلق بتدبير ملف الأساتذة المقبلين على التوظيف في سلك التعليم؛
8. إعلانها التضامن اللامشروط مع الأساتذة الأطباء الذين يتعرضون للإهانة والتشهير وتأكيدتها على ضرورة إيجاد حلول عاجلة للمفهم المطلي المرتبط بظروف العمل وتوفير المناصب المالية ومباشرة إصلاح التكوينات الطبية عبر اللجنة الثلاثية وتوفير المستشفيات الجامعية في كل من طنجة وأكادير وضرورة تقنين العمل بالوقت الكامل المهياً؛
9. استمرارها في الدفاع عن الجامعة العمومية ورفضها لأي بدائل عن المرفق العمومي ودعوتها الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها في الإنفاق على التعليم والصحة بتوفير المناصب المالية الكافية لمعالجة الخصاص والرفع من ميزانية التكوين والبحث العلمي، كما تدعو الدولة المغربية لتحمل مسؤولياتها في وقف حالة التزيف والاستهتار بالوضعية المزرية التي يعيشها التعليم العالي والجامعة العمومية، لما له من آثار وخيمة على مستقبل البلاد والتماسك الاجتماعي؛
10. مطالبتها الحكومة بالتخفيف من حدة الاحتقان الاجتماعي والالتزام الكامل باحترام الحقوق والحريات، وفي مقدمتها حرية التعبير والحق في التظاهر السلمي المكفول دستوريا، وتجدد تضامنها مع الحركات الاحتجاجية السلمية، كما تدعو حملة الاعتقالات العشوائية والمحاكمات الصورية (ناشطون سياسيون وحقوقيون ونشطاء حراك الريف وزاكورة وطلبة الجديدة،...)، وتطالب بالإطلاق الفوري لسراح الطلبة بالجديدة وكافة المعتقلين السياسيين والحقوقيين وجميع معتقلي الحركات الاحتجاجية، وإعمال العقل والحكمة في معالجة أسباب الاحتجاج الاجتماعي السلمي، والابتعاد عن المقاربة الأمنية والقمعية والتعامل مع التظاهر السلمي كشكل من الأشكال الحضارية للتعبير؛
11. إدانتها، بشدة، سياسة القمع والانتقام الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وتؤكد دعمها لكفاحه من أجل تحقيق الحرية وتقرير المصير وعودة اللاجئين وبناء دولته الوطنية الديمقراطية على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس وتندد بكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني وتعتبرها مشاركة في الجرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وجب فضحها وإدانتها؛
12. تأكيدها على استمرارها في خطتها النضالية دفاعاً عن الجامعة العمومية والتعليم العالي العمومي وعن الملف المطلي الشمولي و الزيادة في الأجور وترك للمكتب الوطني إجراء تنفيذ الإضراب الوطني لـ 4 أيام؛
13. إعلانها تنظيم المؤتمر الوطني الحادي عشر أواخر شهر أبريل أو بداية شهر ماي 2018 وإعطائها الصلاحية للمكتب الوطني لتحديد التاريخ بالضبط حسب المعطيات اللوجستكية والتنظيمية التي تباشرها لجنة الإعداد المادي.
- وفي الأخير فإن اللجنة الإدارية تهيب بجميع السيدات والسادة الأساتذة الباحثين إلى الالتفاف حول نقابهم العتيدة النقابة الوطنية للتعليم العالي والاستعداد للدفاع عن الجامعة العمومية والملف المطلي في شموليته وعن كرامة الأستاذ الباحث.

حرر بالرباط في 12 نونبر 2017

عن اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي

